العلاقات التركية العراقية وفرص الشراكة الإستراتيجية

فاتح أوغوزهان إيبيك*

*جامعة سكاريا، تركيا.

ملخص: تحسّنت علاقات تركيا مع العراق بعد الغزو الأمريكي عقب استفتاء الاستقلال عام 2017، وكانت قضايا الأمن والمياه والعلاقات الاقتصادية ثلاث قضايا مهمة برزت في العلاقات بين البلدين. أدى عدم الاستقرار السياسي في العراق إلى خلق فجوة أمنية فتحت المجال أمام المنظمات الإرهابية، وهذا دفع تركيا إلى زيادة عملياتها عبر الحدود. تشير هذه الدراسة إلى أن المشكلات بين إدارتَي بغداد وأربيل في العراق، وطول أمد هذه المشكلات، يمنعان تركيا من تعميق تعاونها مع العراق في قضايا الأمن والمياه والعلاقات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، تتناول الدراسة الصورة الحالية للعلاقات التركية العراقية، وتبحث فرص الشراكة الإستراتيجية المستقبلية بين البلدين في نطاق الزيارة التاريخية للرئيس رجب طيب أردوغان.

الكلمات المفتاحية: تركيا، العراق، أردوغان، طريق التنمية.

Turkish-Iraqi Relations and Strategic Partnership Opportunities

FATİH OĞUZHAN İPEK*

ORCID NO :0000-0002-8216-6287

ABSTRACT: *Turkiye's relations with Iraq improved after the US invasion following the independence referendum in 2017. Security issues, the water issue, and economic relations were three important issues that emerged in the relations between the two countries. Political instability in Iraq has created a security gap that has opened the way for terrorist organizations, prompting Turkiye to increase its cross-border operations. This study indicates that the problems between the administrations of Baghdad and Erbil in Iraq, and the long duration of these problems, prevent Turkiye from deepening its cooperation with Iraq on issues of security, water, and economic relations. In addition, the study addresses the current picture of Turkish-Iraqi relations and examines opportunities for future strategic partnership between the two countries within the scope of the historic visit of President Recep Tayyip Erdogan.*

*Sakarya University, Türkiye

Keywords: *Türkiye, Iraq, Erdogan, Development Road Project.*

رؤيـــة تركيـــة
2024-(2/13)
23 - 40

DOI:10.36360/1560-013-002-003

مدخل

أجبر الغزو الأمريكي للعراق، وما تلا ذلك من صعود تنظيم داعش وهزيمته- العراق على التركيز على قضاياه الداخلية؛ لهذا السبب، لم تُتَح الفرصة لعلاقات تركيا مع العراق لكي تتطور على نحو قائم على التعاون حتى وقت قريب. وبسبب استفتاء الاستقلال الذي نظمته حكومة إقليم كردستان العراق في عام 2017، بدأ الجانبان في تبني مواقف وسلوكيات مشتركة، وبتأثير هذا التحسن، جرى فتح صفحة جديدة في العلاقات بين أنقرة وبغداد. وأكّد الجانبان النقاط المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب، وزيادة التجارة المتبادلة، وضمان سلامة أراضي العراق. وبما أن الحكومة المركزية العراقية لم تتخذ الإجراءات الأمنية اللازمة ضد منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية في الحرب ضد الإرهاب، فقد بدأت تركيا بشكل متزايد عمليات عبر الحدود. لذلك، فمن المرجح أن يتحقق الارتقاء بالعلاقات بين أنقرة وبغداد، التي تطورت بشكل رئيس على أساس اقتصادي إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، بما في ذلك البعد الأمني، بما يتماشى مع توقعات تركيا بدءًا من العام الجاري.

خلال هذه العملية، أصبحت علاقات تركيا مع حكومة إقليم كردستان وثيقة بشكل متزايد، فالعلاقات بين أنقرة وأربيل، التي وصلت إلى مستوى الصراع لفترة قصيرة بسبب استفتاء استقلال حكومة إقليم كردستان في عام -2017 دخلت تدريجيًّا عملية التطبيع نتيجة لتراجع حكومة إقليم كردستان. وفي هذه المرحلة، عزّزت الزيارات الرسمية الرفيعة المستوى التي قامت بها أربيل إلى أنقرة علاقات تركيا مع «حكومة إقليم كردستان» على أساس المنفعة المتبادلة. بالإضافة إلى ذلك، نأت تركيا بنفسها عن الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يُعَدّ أحد الشركاء الحاكمين لحكومة إقليم كردستان، والذي حاول مؤخرًا إقامة علاقات وثيقة مع حزب العمال الكردستاني. وتُواصِلُ أنقرةُ، التي أقامت علاقات وثيقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ضد مسار الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب العمال الكردستاني- سياستَها في الدعوة إلى معادلة إقليمية تشمل الحكومة المركزية العراقية، التي لديها العديد من أوجه التعاون معها.

لذلك، أدّت سياسة التوازن بين بغداد وأربيل دورًا مهيمنًا في سياسة تركيا تجاه العراق. بمعنى آخر، حرصت أنقرة على عدم اتخاذ خطوات أحادية في علاقاتها مع كل من بغداد وأربيل. ونتيجة لذلك، فإن علاقات تركيا مع العراق تتطلب سياسة منسّقة بين إدارتَي بغداد وأربيل.

العلاقات مع الحكومة المركزية العراقية

مكافحة الإرهاب

استمرت علاقات تركيا المتوترة مع حكومة نوري المالكي، التي بدأت بعد حكم صدام حسين في العراق، حتى أدى استفتاء استقلال حكومة إقليم كردستان في عام 2017 إلى اجتماع البلدين على مصالح مشتركة. وبسبب سيطرة داعش على الموصل في العراق عام 2014، وقّعت تركيا اتفاقية إنشاء قاعدة مع حكومة إقليم كردستان في نوفمبر 2015 من أجل منع حزب العمال الكردستاني من استخدام الموصل قاعدة إستراتيجية ولوجستية لسوريا. وفي هذا السياق، ردت الحكومة المركزية العراقية بقسوة على القاعدة التي أُقيمت في مدينة بعشيقة بالموصل. وفي عام 2016، ذهب البرلمان العراقي إلى حد تعريف تركيا بأنها «دولة محتلّة». وقد حُلّ هذا المأزق في العلاقات من خلال تطور إقليمي مهمّ (محاولة استقلال حكومة إقليم كردستان) وجرى تطبيع العلاقات بين أنقرة وبغداد. في هذه المرحلة، انعقد مجلس التعاون الإستراتيجي التركي العراقي الثالث رفيع المستوى خلال الزيارة الرسمية لرئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم إلى العراق في 7 كانون الثاني (يناير) 2017. وفي المؤتمر الصحفي الذي عُقِد بعد ذلك، وُصِفت تركيا بأنها «دولة صديقة وجارة».[1] وفي أعقاب الاستفتاء على استقلال حكومة إقليم كردستان، ازدادت العلاقات الإيجابية مع الحكومة المركزية العراقية. وجاءت قضايا مكافحة الإرهاب وتطوير العلاقات الاقتصادية ومشكلة المياه التي يعيشها العراق في مقدمة المحادثات بين الجانبين. ومن السمات المميزة لهذه الفترة حوار تركيا مع الفصائل الشيعية كافة في العراق، وكذلك مع العرب السنة والأكراد. لذلك، بذلت أنقرة جهودًا للتوصل إلى أرضية مشتركة بين الطرفين؛ من أجل حل الانسداد الذي واجه عملية تشكيل الحكومة في العراق.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك زيادة كبيرة في الزيارات الرسمية المتبادلة رفيعة المستوى بين البلدين خلال هذه الفترة، حيث كان إجراء أكثر من 25 زيارة رسمية متبادلة في السنوات الخمس الماضية أمرًا مهمًّا للتقدم الفعّال والبنّاء للعلاقات. بالإضافة إلى ذلك، نفذت تركيا عمليات عبر الحدود في نقاط كانت فيها الحكومة المركزية العراقية غير فعالة، بوصف ذلك جزءًا من سياستها لمنع منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية من اكتساب النفوذ في العراق. وبالإشارة إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، أعلنت تركيا أنها استخدمت حقّها في الدفاع عن النفس وذكرت أن عملياتها لا تتعارض مع القانون الدولي. ورغم أن العراق قيّم العمليات التركية بأنها «غير مقبولة»، إلا أن ردّ فعل إدارة بغداد لم يصل إلى المستوى الذي يؤدي إلى خلق توتر بين البلدين.[2]

اختلفت عمليات تركيا عبر الحدود، التي تُعَدّ أهم عنصر في قوتها الصلبة في الحرب ضد حزب العمال الكردستاني عن السنوات السابقة، من خلال تدمير أهداف محددة، وإنشاء قواعد في هذه المناطق منذ عام 2018. وقد توسّعت العمليات الحاسمة، التي بدأت أول مرة في منطقة هاكورك، على بعد 15 كيلومترًا داخل الحدود العراقية، مع عمليات «المخلب» واستمرت حتى اليوم. ويمكن عدّ عمليات «المخلب» المتتالية جزءًا من إستراتيجية تركيا «الاستباقية»، التي جرى تنفيذها في إطار «مفهوم القتال الوقائي» منذ عام 2017، حيث أطلقت تركيا عمليات عسكرية قائمة على الاستخبارات ضد التنظيمات الإرهابية. وفي هذا السياق، أُنشِئت قواعد عسكرية في نقاط إستراتيجية.[3] ومن القضايا المهمّة الأخرى التي جرت في سياق الحرب ضد حزب العمال الكردستاني اتفاقية سنجار بين إدارتَي بغداد وأربيل في أكتوبر 2020 لتطهير منطقة سنجار من التنظيم الإرهابي. وبموجب هذا الاتفاق قُرِّر تشكيل لجنة مشتركة بين بغداد وأربيل للإشراف على عدم السماح لأي عناصر مسلحة غير وحدات الأمن والمخابرات الاتحادية بالعمل في المنطقة.[4] وتابعت تركيا هذا الاتفاق عن كثب، وضغطت على الحكومة المركزية العراقية لتنفيذه. لكن اتفاق سنجار لم يُنفَّذ، وبما أن وضعًا جديدًا طرأ في الموصل منذ توقيع هذا الاتفاق، فقد برزت الحاجة إلى طرح اتفاق جديد بدلاً من الاتفاق الحالي. وبناء على ذلك، بعد زيارة الرئيس أردوغان العراق، من المتوقّع أن تتخذ الحكومة المركزية العراقية المزيد من الإجراءات بشأن سنجار.

بعد محاولة الهجوم الإرهابي على وزارة الداخلية التركية في 1 أكتوبر 2023، فتحت تركيا صفحة جديدة في حربها ضد الإرهاب، وبدأت في تنفيذ أسلوب أكثر واقعية. وبينما يهدف الأسلوب ثنائي الأبعاد الجديد إلى تدمير التنظيم الإرهابي ماديًّا ومعنويًّا، فقد أظهر أيضًا أن بقاء التنظيم الإرهابي يستمر بدعم من أطراف ثالثة. وكانت النقطة الأخيرة قد جرى التوصل إليها بين البلدين في مجال الحرب ضد الإرهاب في شهر مارس 2024، عندما نشر الوفد الذي يضم وزير الخارجية هاكان فيدان بيانًا مشتركًا مع الوفد العراقي في إطار اجتماع الآلية الأمنية. وفي هذا الإعلان، الذي عرّف فيه العراق حزب العمال الكردستاني بأنه «منظمة محظورة» أوّل مرّة، قُرِّر إنشاء لجان دائمة مشتركة تعمل حصرًا في مجالات مكافحة الإرهاب والتجارة والزراعة والطاقة والمياه والصحة والنقل. ومع آليات الاتصال هذه، سيكون من الأسهل على تركيا والعراق شنّ معركة مشتركة ضد منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية.[5]

صناعة الدفاع

كان التعاون الآخر الذي حقّق تقدمًا كبيرًا بين تركيا والعراق في قطاع الصناعات الدفاعية. التقى وزير الدفاع العراقي جمعة عناد، الذي حضر المعرض الدولي لصناعة الدفاع (IDEF'21) الذي أُقِيم في إسطنبول في 19 أغسطس 2021، مع وزير الدفاع الوطني آنذاك خلوصي أكار. أعلن وزير الدفاع عناد أنهم يريدون إبرام عقد من خلال تقديم عرض لشراء مسيّرات Bayraktar TB2 و12 مروحية T129 ATAK من تركيا،[6] وجرى التوصل إلى اتفاق بشأن شراء مسيرات بيرقدار في 2 تشرين الأول (أكتوبر) 2021، كما زار رئيس الصناعة الدفاعية (SSB) إسماعيل دمير العراق لإجراء اتصالات بهذا الخصوص. وخلال لقائه مع نظيره العراقي محمد دراسي، صرح دمير بأنهم يدعمون الخطوات المتخذة من أجل السلام والاستقرار في العراق، فيما ذكر دراسي أنه جرى التوصل إلى اتفاق بشأن نقل التكنولوجيا الصناعية العسكرية من تركيا إلى العراق، وإنتاج الأسلحة الصغيرة، وتنفيذ أنظمة تتبع الذخائر والطائرات في بلاده، وذكر أنه سيجري تلقّي الدعم من تركيا. بالإضافة إلى ذلك، جرى التوقيع على مذكرة تفاهم مشتركة مع القوات العراقية لمراقبة الحدود والعمليات الإرهابية وإنتاج بالونات التتبع الأمني.[7]

> "جرى التوقيع على مذكرة تفاهم مشتركة مع القوات العراقية لمراقبة الحدود والعمليات الإرهابية وإنتاج بالونات التتبع الأمني وطلب الحكومة المركزية العراقية من تركيا زيادة كمية المياه التي تصل إلى العراق من نهرَي الفرات ودجلة"

قضية المياه

ومن البنود المهمة الأخرى على جدول الأعمال في العلاقات بين البلدين ملف المياه. عندما بدأ احتجاز المياه في سد إليسو بتركيا في يونيو 2018، جرت محاولة لخلق تصور بأن تركيا قطعت المياه عن العراق. من ناحية أخرى، قالت تركيا: إن هناك نقصًا في المياه في البلاد؛ بسبب البنية التحتية غير الكافية في العراق، والأخطاء في إدارة المياه. وطلبت الحكومة المركزية العراقية من تركيا زيادة كمية المياه التي تصل إلى العراق من نهرَي الفرات ودجلة. ومن أجل منع تحوّل المياه إلى أزمة بين البلدين بسبب الجفاف في نهر دجلة، أمر الرئيس أردوغان بتأجيل الاحتفاظ بالمياه.[8] بالإضافة إلى ذلك، أشار الرئيس أردوغان إلى أن هطول الأمطار في تركيا كان عند أدنى مستوى له خلال الاثنين والستين عامًا الماضية، وأعلن أنه يمكن التغلّب على المشكلة من خلال التعاون العقلاني والعلمي.[9] وبينما تنظر تركيا إلى مسألة المياه على أنها مجال تعاون يخدم المصالح المشتركة بين البلدين، تزعم بغداد أن أنقرة اعتمدت موقفًا غير

عادل ببناء السد. من ناحية أخرى، ترى تركيا أن العراق لديه ممارسات خاطئة في إدارة المياه. إن حل أزمة المياه في العراق لأسباب مثل تغير المناخ العالمي والمشكلات الموسمية ونقص البنية التحتية والاستخدام غير السليم للمياه ونقص إدارة المياه- يعتمد في الغالب على موقف إدارة بغداد.[10]

العلاقات مع حكومة إقليم كردستان

تعطّل الانفراج السياسي، الذي بدأ على أساس التعاون التجاري في علاقات تركيا مع حكومة إقليم كردستان في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في عام 2017 عندما تحولت أربيل إلى طريق الاستقلال. وعدّت تركيا، وهي من أشد الدول التي عارضت الاستفتاء، هذه القضية التي تهدد وحدة أراضي العراق بأنها مسألة أمن قومي. ولإظهار تصميمها بهذا المعنى، أجرت تركيا والعراق مناورة عسكرية في منطقة بوابة الخابور الحدودية في شمال البلاد.[11] وبالمثل، خلال هذه الفترة، أدرجت حكومة إقليم كردستان كركوك ضمن المناطق التي أُجري فيها الاستفتاء وحاولت فعليًّا ضم المدينة إلى حدودها. ومن ثم، دعمت تركيا أيضًا العملية التي نفذتها قوات الأمن العراقية لتحرير كركوك من سيطرة البيشمركة وإعادتها إلى سيطرة الحكومة المركزية.[12]

وبعد إخفاق استفتاء الاستقلال، بدأ التطبيع المنشود في علاقات تركيا مع حكومة إقليم كردستان في منتصف عام 2018. وكانت الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس وزراء حكومة إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني إلى تركيا، من خلال الاستجابة الإيجابية لدعوة حفل الانتقال إلى نظام الحكم الرئاسي الذي أُقِيم في المجمع الرئاسي، بداية جيدة للعلاقات بين الجانبين.[13] وبدأت العلاقات بين أنقرة وأربيل، التي أظهرت علامات التحسن في عام 2018، تؤتي ثمارها الملموسة في عام 2019. وبينما تزايدت وتيرة الزيارات الرسمية رفيعة المستوى بين الطرفين، صرح مسؤولو حكومة إقليم كردستان مرارًا وتكرارًا أنهم يقفون إلى جانب تركيا ضد منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية.[14]

وهناك قضية أخرى قد تكون مهمة وتسهم في تطوير العلاقات بين أنقرة وأربيل، هي تصدير الغاز الطبيعي في المنطقة إلى تركيا. يسعى الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى تصدير الغاز الطبيعي من منشأة غاز كورمور في السليمانية، الواقعة ضمن نطاق نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني، من خلال فتح خط أنابيب جديد إلى تركيا، بشكل مستقل عن الحكومة المركزية العراقية.[15] وفي هذا السياق، قام رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، في 4 فبراير 2023، بزيارة رسمية إلى تركيا والتقى بالرئيس أردوغان. وجرى خلال هذا اللقاء مناقشة مسألة تصدير الغاز الطبيعي من حكومة إقليم كوردستان

إلى أوروبا عبر الأراضي التركية.[16] كما كان لافتًا أن الزيارة المعنية جاءت بعد أن قطعت إيران تدفق الغاز الطبيعي إلى تركيا، وإن كان ذلك فترة قصيرة. وفي وقت لاحق، خلال زيارة رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني إلى قطر، حيث أكد التعاون في مجال الطاقة، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا العراقية[17] قرارًا بأن قانون النفط والغاز في حكومة إقليم كردستان يتعارض مع دستور الحكومة الفيدرالية.[18] وبسبب علاقة الاتحاد الوطني الكردستاني بحزب العمال الكردستاني، لوحظ أن تركيا اتبعت سياسة ثنائية البعد في علاقاتها مع حكومة إقليم كردستان، تركزت في أربيل والسليمانية. وأدّت الأنشطة السرية للاتحاد الوطني الكردستاني مع حزب العمال الكردستاني في السليمانية دورًا في دعم سلوك الحزب الانفصالي عن تركيا. وبعد الكشف عن أن المروحية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، الامتداد السوري لتنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي، التي تحطمت في دهوك في 15 مارس 2023، جرى شراؤها من قبل مجموعة داخل الاتحاد الوطني الكردستاني وتسليمها لقوات سوريا الديمقراطية، علقت تركيا رحلات الخطوط الجوية التركية الى مطار السليمانية في 3 نيسان.[19] وقد صرح مولود تشاووش أوغلو، وزير الخارجية في تلك الفترة، أن حزب العمال الكردستاني يسيطر تدريجيًّا على حزب طالباني

في السليمانية، وكان يحاول توسيع مجال النفوذ هذا ليشمل المطار والأماكن الإستراتيجية الأخرى.[20] وذكرت تركيا أنه يجب على الاتحاد الوطني الكردستاني إنهاء هذه العلاقات من أجل تطبيع العلاقات بين أنقرة والسليمانية.[21] لذلك يمكن القول: إن خطوط أنقرة- أربيل وأنقرة- السليمانية برزت في علاقات تركيا مع حكومة إقليم كردستان.

إن الدور المحتمل للحزب الديمقراطي الكردستاني في تطبيع العلاقات بين أنقرة والاتحاد الوطني الكردستاني مهم. وفي واقع الأمر، في 17 أكتوبر 2023، التقى رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني مع نيجيرفان بارزاني وناقشا الدعم الذي يمكن أن يقدمه الحزب الديمقراطي الكردستاني لتحسين علاقات الاتحاد الوطني الكردستاني مع تركيا.[22]

ويشير تمديد تركيا حظر الطيران على السليمانية حتى 23 حزيران/ يونيو 2024 إلى أن جهود التطبيع لم تسفر بعد عن نتائج. وإذا لم يتخلّ الاتحاد الوطني الكردستاني عن موقفه الحالي، فمن المحتمل أن تتخذ تركيا موقفًا أكثر صرامة.

الاقتصاد والطاقة

إن المشكلات بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان وإطالة أمد هذه المشكلات تجعلان علاقات تركيا الاقتصادية مع العراق أقلّ من إمكاناتها، حيث أدى تدهور العلاقات بين أنقرة وأربيل بعد استفتاء استقلال حكومة إقليم كردستان إلى تسليط الضوء على المناقشات حول فتح بوابات بديلة، وبخاصة البوابة الحدودية الواقعة على الحدود بين تركيا وحكومة إقليم كردستان. يوجد حاليًّا بوابتان حدوديتان بين البلدين: إحداهما بوابة خابور الحدودية، التي تُفتَح من منطقة سيلوبي في شرناق إلى دهوك، الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان، والأخرى هي بوابة أوزوملو الحدودية، التي تُفتَح من منطقة جوكورجا في هكاري إلى دهوك. وفي حين أن الأولى هي الشريان الرئيس للتجارة مع العراق، فإن الأخيرة تُستخدَم للمرور البشري بدلاً من المرور التجاري؛ لأسباب أمنية وجغرافية. وحقيقةُ أن هذه البوابات الحدودية لم تكن مفتوحة أمام الأماكن الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية العراقية، جعلت تركيا تعتمد على التعامل مع حكومة إقليم كردستان عندما ظهرت مشكلات ضريبية وأمنية.[23]

ومع العملية التي جرت بعد الاستفتاء غير الشرعي في 25 سبتمبر/ أيلول، تريد كل من أنقرة وبغداد نقل السيطرة إلى الحكومة المركزية. بالإضافة إلى ذلك، جرى إلغاء ممارسة «الازدواج الضريبي»، التي حدثت بسبب خضوع المنتجات التي تغادر تركيا

للضرائب عند البوابات الحدودية الخاضعة لسيطرة كل من حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية العراقية في ديسمبر 2019.[24] وأخيرًا، جرى افتتاح بوابة أخرى بين تركيا والعراق، هي بوابة ديريجيك الحدودية بين أربيل وهكاري، في 10 مايو 2023؛ لتكون البوابة الحدودية الثالثة. من المتوقع أن تسهم بوابة ديريجيك الحدودية في التجارة الحدودية عن طريق منع الطرق غير القانونية.[25] ومن المقرّر أن تُفتَح البوابة الحدودية الجديدة أمام المعابر السياحية في المرحلة الأولى، ثمّ أمام المعابر التجارية بعد الانتهاء من أعمال المرحلة الثانية.[26] وتهدف تركيا إلى إقامة تعاون مع العراق في مجال الاقتصاد على أساس مبدأ المربح للجانبين. ومن المستهدف أن يرتفع حجم التجارة بين البلدين إلى 50 مليار دولار، منها 20 مليار دولار سيكون مع حكومة إقليم كردستان.

وفي هذا السياق، تُعَدّ تركيا من بين الدول المهتمة بشكل وثيق بتنمية العراق. وكانت تركيا الدولة التي قدمت أكبر مساعدات للعراق من خلال قرض بقيمة 5 مليارات دولار، كان ذلك في المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق الذي عُقِد في الكويت بين 12 و14 فبراير 2018.[27] ومن الخطوات المهمة التي تحقق اتخاذها في عام 2022 على صعيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إسناد أعمال إصلاح مطار الموصل إلى شركات تركية بتكلفة 185 مليون دولار، ضمن نطاق إعادة هيكلة الموصل، أي ما يقارب 70 بالمئة من الذي جرى تدميره بسبب الصراع مع داعش.

إن حقيقة قيام الشركات التركية بأعمال الإصلاح جلبت الهيبة لتركيا. ولأن أعمال الإصلاح أُعطِيت لشركة Aéroports de Paris Ingénierie الفرنسية عام 2021، ولم تحرز أي تقدم بعد هذا التاريخ، فقد أُخِذ العمل المعني من الشركة الفرنسية، ومُنِح لشركات تركية.[28]

هناك قضية أخرى تجسد التأثير السلبي للمشكلات التي حدثت على خط بغداد–أربيل على علاقات تركيا مع العراق، وهي تصدير النفط من العراق إلى تركيا. بعد الاستفتاء المثير للجدل في عام 2017، أوقفت الحكومة المركزية العراقية تدفق النفط إلى كركوك، ولم يُتوصَّل إلى اتفاق مع حكومة إقليم كردستان حتى نوفمبر 2018.

ومن المخطط بناء خط جديد لمنع حكومة إقليم كردستان من تصدير النفط بدون علم أو موافقة الحكومة المركزية العراقية.[29] ومن المتوقّع أن يجري تنفيذ هذه القضية، التي جرى التركيز عليها منذ عدة سنوات، ضمن نطاق مشروع طريق التنمية. وبالنظر إلى أن المشروع المعني سيجري فتحه أمام تركيا عبر بوابة أوفاكوي–فيشابور الحدودية، فإن بغداد ستتجاوز أربيل، وتؤمّن صادرات النفط إلى تركيا.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2014، رفع العراق دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، مدّعيًا أن تركيا انتهكت اتفاقية خط أنابيب النفط الخام بين كركوك ويومورتاليك. وقضت المحكمة الجنائية الدولية بإلزام تركيا بدفع تعويضات للعراق بمقدار 1.47 مليار دولار.[30] ومع انتهاء هذه القضية، أوقفت تركيا واردات النفط من حكومة إقليم كردستان. ومع ذلك، من أجل استئناف صادرات النفط، يجب أن تتوصل أربيل وبغداد إلى اتفاق. بالإضافة إلى ذلك، لدى تركيا بعض المطالب لاستئناف الواردات من خط أنابيب النفط، تشمل هذه الشروط بنودًا مثل تخفيض التعويضات وانخفاض أسعار النفط.[31] ونتيجة لذلك، فإن قضية تصدير النفط تدعم أيضًا الحجة الرئيسة لهذا التحليل. ويمنع الخلاف المستمر بين بغداد وأربيل بشأن صادرات النفط تركيا من استيراد النفط من العراق.

مشروع طريق التنمية

يخطط العراق لمشروعات مختلفة؛ لتنشيط اقتصاده منذ عام 2010: أحدها بناء ميناء الفاو الكبير، وثانيها المشروع المسمّى طريق التنمية مع تركيا. ويهدف مشروع طريق التنمية إلى إنشاء ممرّ مواصلات من خلال بناء طرق وسكك حديدية حديثة من البصرة إلى الحدود التركية.[32] ولتنفيذ هذا المشروع، جرت الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني إلى تركيا في مارس 2024، وأعرب الطرفان عن عزمهما تطوير العلاقات الاقتصادية وكذلك المشروع. ووصف الرئيس أردوغان هذا المشروع، الذي يهدف إلى تحويل المنطقة إلى طريق الحرير الجديد، بأنه مشروع ذو أهمية إستراتيجية لا لتركيا والعراق فقط، بل لمنطقة واسعة من أوروبا إلى الخليج.[33] يهدف طريق التنمية الذي يبدأ من ميناء الفاو الكبير الذي سيكون من أكبر الموانئ في الشرق الأوسط، ويمتد إلى تركيا، إلى المرور عبر مدن العراق المهمة، مثل النجف وبغداد والموصل، ليصل إلى ميناء مرسين وإلى أوروبا عبر إسطنبول.

ويتضمن المشروع، الذي يتضمن استخدام القطارات فائقة السرعة ومن المقرر الانتهاء منه بحلول عام 2029، أيضًا خطوط أنابيب نفط تسمّى «القناة الجافة».[34] وتشير المتابعات إلى أن رغبة تركيا والعراق في ربط آسيا بأوروبا وزيادة التعاون الإقليمي والفرص الاقتصادية من خلال هذا المشروع على أعلى مستوى.

الخريطة 1. مشروع تطوير الطرق المصدر: وكالة الأناضول

قد يواجه تنفيذ مسار التنمية صعوبات؛ لأن وجود البدائل مثل مشروع الحزام والطريق الصيني والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا قد يقلّل من تأثير طريق التنمية. ومن ناحية أخرى، يمكن أيضًا عدّ طريق التنمية مكملاً أو بديلاً للمشروعات المذكورة. يمكن للولايات المتحدة إقناع الدول المشاركة في مشروع الحزام والطريق بالتراجع، لكن الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، الذي يُقدَّم بديلاً، قد لا يكون اقتصاديًّا وعمليًّا من حيث النقل. وبينما يحدّد طريق التنمية تنمية دول المنطقة هدفًا ذا أولوية، فإن العراق وتركيا وقطر والإمارات من بين الدول التي التزمت بالاستثمار في هذا المشروع.

وفي حين ترى دول الخليج أن هذا المشروع هو أقصر طريق للوصول إلى أوروبا، فقد أعلنت تركيا بوضوح دعمها للمشروع، ولديها نظرة باردة بشأن الطرق الأخرى في الوقت الحالي. بالإضافة إلى ذلك، لدى تركيا إمكانية التصدير إلى الأردن ودول الخليج عبر البر والسكك الحديدية، بالإضافة إلى الصادرات عن طريق البحر والجو، باستخدام طريق التنمية بشكل عكسي.

ومع ذلك، قد تكون هناك عقبات أخرى أمام تنفيذ طريق التنمية، إذ إن إيران، المستبعدة من المشروع، قد تجعل الوصول إلى الخليج وسوريا صعبًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجهات نظر القوى السياسية والاقتصادية الأخرى في العراق بشأن المشروع

مهمة أيضًا. وقد تكون إحدى العقبات الكبرى التي تحول دون تحقيق أي إنجاز تجاري قيام منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية بعرقلة التجارة على طريق التنمية.

لكن التعاون في مجال النقل والتجارة بين البلدين قد يكون له تأثير إيجابي في المجالين السياسي والعسكري، وهذا قد يزيد من حفز الحكومة المركزية العراقية لمحاربة تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي.[35]

زيارة الرئيس أردوغان التاريخية إلى العراق

فتحت زيارة الرئيس أردوغان إلى العراق صفحة جديدة على صعيد الوصول إلى المستوى المحتمل للعلاقات الثنائية بين تركيا والعراق، التي توقفت عن التحسن في السنوات الأخيرة. وتُعَدّ هذه الزيارة من تركيا إلى العراق على مستوى زعيم الدولة بعد 13 عامًا، في غاية الأهمية من حيث حلّ المشكلات التي ظلّت تنتظر حلّها بين أنقرة وبغداد منذ عدة سنوات. ويتضمن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه خلال زيارة الرئيس أردوغان للعراق، الإصرار على مواصلة العلاقات الثنائية وتعميقها لا في المجال الأمني فقط بل في العديد من المجالات الأخرى، وبخاصة الاقتصاد.

وقد جرى خلال زيارة الرئيس أردوغان التوقيع على 26 اتفاقية تعاون في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية والعلمية. وكان أساس هذه الاتفاقيات هو الدبلوماسية المتطورة بين أنقرة وبغداد خلال الأشهر الثمانية الماضية. وخلال هذه الفترة، جرت مناقشة المجالات الإشكالية ومجالات التعاون المحتملة مع الأطراف المعنية.

في المرحلة الأولى من هذه الدبلوماسية، حيث لا يزال هناك طريق طويل لقطعه، كان الهدف يتمثل في وضع خريطة طريق لتنمية العلاقات الثنائية. وفي هذا السياق، وبموجب مذكرة التفاهم بشأن الإطار الإستراتيجي، جرى إنشاء لجان دائمة مشتركة للعمل في مجالات مكافحة الإرهاب والتجارة والزراعة والطاقة والمياه والصحة والنقل حصرًا.

إن القضية الأساسية التي تحول دون تطوير تعاون تركيا مع العراق هي عدم اتخاذ موقف كاف ضد حزب العمال الكردستاني في العراق. ونتيجة للدبلوماسية التي جرى القيام بها في الأشهر الأخيرة، ورغم إعلان حزب العمال الكردستاني منظمة محظورة في العراق، إلا أنه لم يجر تصنيفه منظمة إرهابية بعد. وفي هذا السياق تحقق إنشاء «مركز التنسيق الأمني المشترك». ويجري حاليًّا التفاوض بشأن مسؤوليات مركز العمليات المشتركة هذا. وبموجب التعاون الأمني بين البلدين، من المتوقع أن يتولى العراق سيطرة أكبر على المناطق الحدودية.

إن إخفاق العراق في اتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة سوف يدفع وزارة الدفاع التركية إلى القيام بعمليات جوية في شمال العراق. وبما أن مسألة مكافحة الإرهاب ترتبط ارتباطًا مباشرًا باستقرار العراق ومن ثَمّ بتنميته، فمن المحتّم أن تظل التطورات في المجالات الأخرى دون إحراز تقدّم في هذا الصدد. ذهب الرئيس أردوغان إلى أربيل في اليوم نفسه، وناقش مع رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني- اتخاذ إجراءات أكثر فعالية ضد منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية. ويؤدّي تعزيز العلاقات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني دورًا حاسمًا في الحرب ضد حزب العمال الكردستاني. وفي هذه المعادلة، تنتهج تركيا سياسة عزل إدارة الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية؛ بسبب علاقتها الوثيقة مع حزب العمال الكردستاني.

وردًّا على حساسية تركيا فيما يتعلق بالأمن، فإن لدى العراق أيضًا توقعات شديدة فيما يتعلق بتدفق المياه من نهرَي دجلة والفرات، حيث جرى التوقيع على اتفاقية مدتها 10 سنوات بشأن إدارة الموارد المائية بين البلدين. وقد لفت الجانب العراقي الانتباه إلى

انخفاض منسوب المياه القادمة من تركيا وإيران خلال السنوات الثلاث الماضية. وفي حين تلقّت تركيا أقل كمية من الأمطار في السنوات الـ62 الماضية بسبب تغيّر المناخ والجفاف، فإن أوجه القصور في العراق في إدارة المياه تجعل العراق عرضة لخطر الجفاف. لذلك، بدلاً من الحديث عن الكمية، توصي تركيا بالتركيز على الدراسات حول الاستخدام الفعال للمياه. وفي إطار الاتفاق الذي جرى التوصل إليه خلال زيارة الرئيس أردوغان، من المتوقع أن تأتي الشركات التركية في المقدمة في تحسين البنية التحتية للمياه في العراق.

ولعلّ أهم إنجاز في مجال الاقتصاد هو مشروع طريق التنمية. وحتى وقت قريب، كانت الإمارات العربية المتحدة وقطر شريكتين في هذا المشروع الذي يُعَدّ مجالاً للتعاون بين تركيا والعراق. وستسهم الزيادة في عدد البلدان المشاركة في مسار التنمية في تمويل العمل، وتوريد البضائع وتشغيلها. وقد يرتفع حجم التجارة مع العراق، الذي كان 20 مليار دولار العام الماضي، إلى 30–40 مليار دولار عند اكتمال مسار التنمية.

وطريق التنمية هو مشروع يهدف إلى تقليل عملية النقل من 35 يومًا عبر قناة السويس إلى 25 يومًا. كما أن الاضطرابات التي قد تحدث في قناة السويس تزيد من الأهمية الإستراتيجية لمسار التنمية. إن توفير طريق التنمية لوسائل النقل دون انقطاع إلى كل دولة في أوروبا عن طريق البر والسكك الحديدية، من ميناء الفاو في الخليج العربي إلى لندن، من شأنه أن يعزز موقف تركيا الإستراتيجي.

ومن مجالات التعاون الأخرى بين البلدين التعاون الزراعي حيث تتضمن خطة العمل التي مدتها سنتان بين البلدين أيضًا تبادل الخبرات في مجال الزراعة والغابات. وفي هذا السياق، فإن بدء مبيعات البيض من تركيا إلى العراق، والذي لم يكن ممكنًا منذ فترة، فضلاً عن تطور تجارة البذور، سيساهم في زيادة حجم التجارة الخارجية.

ونتيجة لذلك، فمن الضروري لرؤية العراق التنموية وتأمين الاستثمارات الدولية سد ثغرات الإرهاب. عند هذه النقطة، تقترح تركيا على الجانب العراقي العمل بشكل مشترك ضد حزب العمال الكردستاني من خلال التدريب العسكري والعمليات العسكرية المشتركة. ومن ناحية أخرى، ومن أجل الوصول إلى المستوى المحتمل في العلاقات التركية العراقية، يجب على تركيا مواصلة سياستها الشاملة في العراق من خلال التعامل مع بغداد دون إغفال أربيل، ويجب على الحكومة المركزية العراقية حل مشاكلها الحالية مع حكومة إقليم كردستان. وبالنظر إلى الدبلوماسية التي تم بلورتها بين تركيا والعراق خلال ثمانية أشهر، فمن الممكن رفع العلاقات الثنائية إلى شراكة استراتيجية مع حكومة

السوداني والحكومات التي ستخلفها، والتي تتبع سياسة متوازنة تقوم على المصالح المشتركة وحسن الجوار.

خاتمة

أدى الغزو الأمريكي للعراق، وما تلا ذلك من صعود وهزيمة تنظيم داعش، إلى تركيز العراق على قضاياه الداخلية. وقد منع هذا الوضع تركيا من تطوير علاقات تعاونية مع العراق. ومع ذلك، دفع استفتاء استقلال حكومة إقليم كردستان في عام 2017 تركيا والعراق إلى تبني مواقف وسلوكيات مشتركة. ومع هذا التطور، بدأت حقبة جديدة في العلاقات بين أنقرة وبغداد، وركز البلدان على قضايا مثل مكافحة الإرهاب وزيادة التجارة وضمان سلامة أراضي العراق.

وأثارت تركيا مخاوف أمنية من خلال شن عمليات عبر الحدود ضد منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية. وتزايدت المخاوف من أن الحكومة المركزية العراقية لا تتخذ إجراءات فعالة ضد حزب العمال الكردستاني. وتحسنت علاقات أنقرة مع أربيل مع مرور الوقت. على الرغم من أن العلاقات شهدت فترة قصيرة من التوتر مع محاولة الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان، إلا أن العلاقات دخلت فترة من اللين بعد فترة قصيرة. وعززت تركيا تعاونها مع حكومة إقليم كردستان في المجالات الاقتصادية والأمنية. ومع ذلك، وبسبب العلاقة الوثيقة بين الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب العمال الكردستاني، اتبعت تركيا سياسة ثنائية البعد في علاقاتها مع حكومة إقليم كردستان، حيث أظهرت مواقف مختلفة تجاه الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وهكذا، فبينما عززت تركيا علاقاتها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني من خلال قبول العلاقة الوثيقة بين الاتحاد الوطني الكردستاني ومنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية كمشكلة، فقد اتبعت سياسة الإقناع تجاه الاتحاد الوطني الكردستاني لحمله على التخلي عن علاقته مع المنظمة الإرهابية. وإذا استمرت سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني الحالية، فإن موقف تركيا تجاه الاتحاد الوطني الكردستاني سوف يصبح أكثر قسوة.

إن المشكلات بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان تجعل علاقات تركيا مع العراق تبقى دون مستوى الشراكة البناءة والإستراتيجية. وبالمثل، فإن هذا الوضع يجعل علاقات تركيا الاقتصادية مع العراق أقل من إمكاناتها. وتؤثر الخلافات بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان بشأن صادرات النفط على واردات تركيا النفطية من العراق. ومن أجل حل دائم لهذه النزاعات وغيرها، فإن أنقرة؛ تتبع سياسة التوازن بين بغداد وأربيل.

وأخيرا، تهدف تركيا والعراق إلى إنشاء ممر للتجارة والنقل من خلال بناء الطرق والسكك الحديدية الحديثة من البصرة إلى الحدود التركية. وإيمانًا منها بأن مسار التنمية سيزيد التعاون الإقليمي، بدأت تركيا والعراق في التعاون ضمن إطار مربح للجانبين لمواجهة الصعوبات التي قد يواجهها المشروع، مثل عرقلة التجارة من قبل منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية. ومن شأن زيارة الرئيس أردوغان إلى العراق أن ترفع هذا التعاون إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية.

الهوامش والمراجع

1. Recep Tayyip Gürler, "Türkiye'nin Irak Politikası", *Türk Dış Politikası Yıllığı 2017*, ed. Burhanettin Duran, Kemal İnat ve Mustafa Caner, (SETA Yayınları: İstanbul: 2018), s. 164.
2. "Dışişleri Bakanlığı Sözcüsü Hami Aksoy'un TSK'nın Irak Topraklarındaki PKK Unsurlarına Karşı Düzenlediği Operasyonlar ve Bağdat Büyükelçimizin Irak Dışişleri Bakanlığına Çağrılması Hakkındaki Soruya Cevabı", T.C. Dışişleri Bakanlığı, 15 Aralık 2018, https://www.mfa.gov.tr/sc_-78_-tsk-nin-irak-topraklarindaki-pkk-unsurlarina-karsi-duzenledigi-operasyonlar-hk-sc.tr.mfa, (Erişim tarihi: 19 Nisan 2024).
3. Feyzullah Tuna Aygün ve Serkan Çalışkan, "Pençe Operasyonlarının Son Halkası: Pençe Kilit", ORSAM, 30 Nisan 2022, https://www.orsam.org.tr//d_hbanaliz/pence-operasyonlarinin-son-halkasi-pence-kilit.pdf, (Erişim tarihi: 19 Nisan 2024); Murat Aslan, "Pençe Harekatları: Terörizmle Mücadelede Devamlılık ve Kararlılık", SETA, 20 Haziran 2020, https://www.setav.org/pence-harekatlari-terorizmle-mucadelede-devamlilik-ve-kararlilik, (Erişim tarihi: 19 Nisan 2024).
4. "Sincar Anlaşması: Bağdat ve Erbil'in İmzaladığı Anlaşma Neler Öngörüyor ve Uygulanabilir mi?", BBC Türkçe, 16 Ekim 2020.
5. Sümeyye Dilara Dinçer, "Türkiye-Irak 'Güvenlik Mekanizması Görüşmesi'ne İlişkin Ortak Sonuç Bildirisi Yayımlandı", Anadolu Ajansı, 14 Mart 2024.
6. "Irak Türkiye'den SİHA ve ATAK Helikopteri Satın Almak İstiyor", Rudaw, 1 Eylül 2021.
7. Haydar Karaalp, "Irak ve Türkiye Arasında Savunma Sanayisi Alanında İş Birliği", Anadolu Ajansı, 2 Ekim 2021.
8. "Iraq Asks Turkey to Release More Water along Tigris, Euphrates as Drought Hits", The Arab Weekly, 17 Temmuz 2022, https://thearabweekly.com/iraq-asks-turkey-release-more-water-along-tigris-euphrates-drought-hits, (Erişim tarihi: 19 Nisan 2024); İdris Okuducu, "Irak'taki Krizin Temel Nedeni: Su Yönetimindeki Hata", Anadolu Ajansı, 5 Ocak 2019.

9. Mehmet Tosun, "Cumhurbaşkanı Erdoğan: Kalkınma Yolu Projesi'ni Bölgemizin Yeni İpek Yolu Haline Dönüştüreceğimize İnanıyorum", Anadolu Ajansı, 21 Mart 2023.

10. "Uzmanlar Cevaplıyor: Dışişleri Bakanı Hakan Fidan'ın Kapsamlı Irak Ziyareti", SETA, 25 Ağustos 2023, https://www.setav.org/uzmanlar-cevapliyor-disisleri-bakani-hakan-fidanin-kapsamli-irak-ziyareti, (Erişim tarihi: 19 Nisan 2024).

11. "TSK'dan Habur Sınır Kapısı'nda Askeri Tatbikat", NTV, 18 Eylül 2017.

12. Gürler, "Türkiye'nin Irak Politikası", s. 179; "Erdoğan: Kürtler Kerkük'te İşgalci Konumundalar", BBC Türkçe, 5 Ekim 2017.

13. "Neçirvan Barzani, Cumhurbaşkanı Erdoğan'ın Yemin Töreni için Ankara'ya Geliyor", Sputnik Türkiye, 8 Temmuz 2018.

14. "IKBY Başbakanı Barzani: Türkiye Köyleri Değil PKK Hedeflerini Vuruyor", Anadolu Ajansı, 27 Ocak 2019.

15. Bekir Aydoğan, "Will Oil Dispute with Baghdad Shift Dynamics within Iraqi Kurdistan?", Amwaj Media, 26 Ağustos 2022, https://amwaj.media/article/will-erbil-baghdad-oil-tensions-affect-kdp-puk-dynamics, (Erişim tarihi: 19 Nisan 2024).

16. "Ortadoğu Gündemi 31 Ocak-6 Şubat 2022", ORSAM, https://www.orsam.org.tr/d_hbanaliz/ortadogu-gundemi-31-ocak-6-subat-2022.pdf, (Erişim tarihi: 19 Nisan 2024)

17. في عام 2014، رفعت حكومة نوري المالكي دعوى قضائية في المحكمة التجارية لغرفة التجارة الدولية في باريس. وعلى الرغم من أن حكومة حيدر العبادي، التي تشكلت لاحقا من بعده، جمدت هذه القضية، إلا أن التوترات بين العبادي وحكومة إقليم كردستان من جهة، وبين العبادي وتركيا من جهة أخرى، دفعته إلى إعادة تفعيل هذه القضية في أوائل عام 2017. علقت حكومة عادل عبد المهدي اللاحقة هذه القضية بناء على طلب القيادة الكردية.

18. Bilgay Duman, "IFYM'nin IKBY Kararı ve Düşündürdükleri", ORSAM, 23 Şubat 2022, https://orsam.org.tr/tr/ifymnin-ikby-karari-ve-dusundurdukleri, (Erişim tarihi: 19 Nisan 2024); Watheq Sadoon, "Bağdat ve Erbil Arasında Süregiden Petrol Anlaşmazlığı", ORSAM, 5 Temmuz 2022, https://www.orsam.org.tr/tr/bagdat-ve-erbil-arasinda-suregiden-petrol-anlasmazligi-, (Erişim tarihi: 19 Nisan 2024).

19. "Ortadoğu Gündemi: 3-9 Nisan 2023", ORSAM, s. 3, https://www.orsam.org.tr//d_hbanaliz/ortadogu-gundemi-3-9-nisan-2023.pdf, (Erişim tarihi: 19 Nisan 2024).

20. "Dışişleri Bakanı Mevlüt Çavuşoğlu A Haber'de Açıkladı! Esad ile Görüşme Olacak mı?", A Haber, 4 Ekim 2023.

21. "MİT Başkanı Fidan, Talabani'yi Ankara'ya Çağırdı: PKK'yla İlişkinizi Kesin", Haber 7, 12 Nisan 2023.

22. "Ortadoğu Gündemi: 16-22 Ekim 2023", ORSAM, s. 11, https://www.orsam.org.tr//d_hbanaliz/ortadogu-gundemi-16-22-ekim-2023.pdf, (Erişim tarihi: 19 Nisan 2024).

23. Recep Yorulmaz, "Yeni Sınır Kapıları ve Irak Ekonomisi", *Ortadoğu Analiz*, Cilt: 9, Sayı: 84, (Ekim-Kasım 2018), s. 76.

24. Recep Tayyip Gürler ve Mustafa Şeyhmus Küpeli, "Türkiye'nin Irak Politikası 2018", *Türk Dış Politikası Yıllığı 2018*, ed. Burhanettin Duran, Kemal İnat ve Mustafa Caner, (SETA Yayınları: İstanbul: 2019), s. 71-72.

25. "Türkiye'nin Erbil Başkonsolosu: Derecik-Zet Sınır Kapısı Sınır Ticaretine Katkıda Bulunur", Rudaw, 10 Mayıs 2023.

26. "Zêt Sınır Kapısı Bugün Açılıyor", Kurdistan 24, 5 Mayıs 2023.

27. "Türkiye'den Irak'a 5 Milyar Dolar Kredi Desteği", TRT Haber, 14 Şubat 2018.

28. Bilgay Duman, "Türkiye-Irak İlişkilerinde Yeni Heyecan: Musul Havalimanı", *Milliyet*, 20 Ağustos 2022.

29. "Irak-Türkiye Arasında Yeni Petrol Boru Hattı Yolda", Al-Monitor, 18 Eylül 2019.

30. "Iraqi Kurdistan Faces End of Era as Independent Oil Exports under Threat", Amwaj Media, 29 Mart 2023.

31. Omar Nidawi, "Can Oil and Water Mix?: Creating Opportunities for Iraq-Turkey Cooperation", Middle East Institute, 31 Ağustos 2023; "بعد شروط انقرة "التعجيزية"".. هل يحتاج العراق إعادة تصدير نفطه عبر تركيا؟" (Ankara'nın "İmkansız" Şartlarından Sonra.. Irak'ın Petrolünü Türkiye Üzerinden Yeniden İhraç Etmeye İhtiyacı Var mı?), Al Sumaria, 17 Ağustos 2023.

32. İbrahim Karataş, "Irak'ın Kalkınma Yolu Projesi: Riskler ve Avantajlar", ORDAF, 17 Aralık 2023.

33. "Cumhurbaşkanı Erdoğan: Kalkınma Yolu Projesi'ni Bölgemizin Yeni İpek Yolu Haline Dönüştüreceğimize İnanıyorum", Anadolu Ajansı, 24 Mart 2023.

34. "Iraq Showcases $17-Billion Development Road Project That will Link Asia to Europe", The National News, 27 Mayıs 2023.

35. Karataş, "Irak'ın Kalkınma Yolu Projesi: Riskler ve Avantajlar".